

### المرفق الثالث

## مذكرة معلومات عن برنامج التعاون التقني لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من حيث اتصاله بالمؤسسات الوطنية

١- إن برنامج التعاون التقني لمركز حقوق الإنسان ما هو إلا واحد من الوسائل التي تلتزم بها الأمم المتحدة لتحقيق الهدف المبين في ميثاقها والمتمثل في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والهدف الرئيسي من البرنامج هو تعزيز التطبيق الحقيقي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وتقدم المساعدة على إثر طلبات الدول الأعضاء، ويجري عادة تقييم دقيق للاحتياجات قبل تطوير وتنفيذ اقتراح ملموس وتشمل عناصر البرنامج المساعدة على الإصلاح الدستوري والتشريعي؛ وتوفير التدريب في مجال إقامة العدل (للقضاة والمحامين والنواب العاميين وأفراد الشرطة والجيش وسلطات السجن)؛ والمساعدة في مجال الانتخابات؛ وتدريب الموظفين الحكوميين على إعداد التقارير المقدمة إلى هيئات رصد المعاهدات؛ وتوفير الزمالات؛ وأنشطة الترويج والتثقيف.

٢- وتمثل إحدى النقاط المركزية التي يركز عليها برنامج التعاون التقني في دعم وتعزيز الدور الذي يمكن أن تنهض به المؤسسات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ووضع مركز حقوق الإنسان لهذا الغرض خطة عمل تبين عدداً من الأهداف، بما فيها المساعدة على إقامة مؤسسات جديدة وتعزيز المؤسسات القائمة، ورعاية التعاون بين المؤسسات.

٣- ويعرض المركز أولاً خدماته على الحكومات التي تبحث إمكانية إقامة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان أو التي بدأت العمل في إقامتها. وهذه هي المرحلة التحضيرية التي تتخذ خلالها القرارات الحاسمة المتعلقة بطبيعة المؤسسة ومهامها وسلطاتها ومسؤولياتها. وعادة ما تنطوي المساعدة المقدمة في هذه المرحلة على توفير خدمات الخبراء لإسداء المشورة للسلطات الحكومية عن النماذج المناسبة، من منظور مقارن، وكذلك توفير المعلومات التقنية لتيسير مهمة صياغة التشريع. ويمكن أيضاً توفير

مساعدة الخبراء لإعانة مؤسسة جديدة في تطوير معايير وإجراءات تعيين الموظفين الرئيسيين وانتقائهم.

٤- ويجب بطبيعة الحال أن تتكيف المساعدة التقنية المقدمة إلى المؤسسات الوطنية مع الإطار التشريعي القائم. والمركز قادر في تلك الحالات على تقديم مجموعة متنوعة من أشكال المساعدة (بما فيها تدريب الموظفين) الرامية إلى تعزيز المؤسسة وتحسين قدرتها على النهوض بدور فعال في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

٥- ويتابع هدف تشجيع التعاون بين المؤسسات الوطنية على عدد من الجبهات المختلفة. ويمكن للحكومات الراغبة في إقامة مؤسسة لحقوق الإنسان أن تستفيد من الخبرة العملية التي تكتسبها حكومات أخرى مرت فعلاً بهذه العملية. ويمكن للحكومات المشاركة في تشغيل مؤسسات قائمة أن تحسن التعزيز المتبادل بين الحكومة والمؤسسة بفضل تبادل المعلومات والخبرة. ويمكن أيضاً للمؤسسات القائمة أن تتعاون عملياً بتنفيذ أنشطة مشتركة والتعاون في إجراء دراسات أو مشاريع بحث. ويسر مركز حقوق الإنسان هذه الاتصالات بتوفير تبادل الزمالات والمساعدة على تنظيم الأنشطة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات التدارس والاجتماعات الدورية.

٦- ويجوز أن تقدم أي مؤسسة وطنية طلبات الحصول على المساعدة التقنية مباشرة إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، قصر الأمم، جنيف High Commissioner for Human Rights, United Nations, Palais des Nations, 1211 Geneva 10, Switzerland.

ويجوز توجيه طلبات للحصول على المزيد من المعلومات إلى رئيس فرع التعاون التقني، مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، Chief, Technical Cooperation Branch, United Nations Centre for Human Rights بنفس العنوان.